كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

" أثر الانفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الانتاج للسنوات 1990-2017"

The Impact of Public Expenditure on the Agricultural Sector in Increasing the Volume of Production for the Years 1990-2017

إعداد الطالب

محمد ارشيد حمد قبلان

(1620512007)

إشراف

الاستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

الفصل الاول 2019/2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا محمد ارشيد حمد قبلان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع .....

التاريخ : 20/ 12/ 2018 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمد ارشيد حمد قبلان **الرقم الجامعي:** 1620512007

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي **الكلية:** الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والاعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الإنفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الإنتاج للسنوات (1990-2017)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية ، كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستقلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب .....

التاريخ 20/ 12/ 2018 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

" أثر الإنفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الإنتاج للسنوات 1990-2017"

The Impact of Public Expenditure on the Agricultural Sector in Increasing the Volume of Production for the Years 1990-2017

نوقشت وأجيزت بتاريخ / / 2018 م

إعداد الطالب

محمد ارشيد حمد قبلان

إشراف

الاستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة	(مشرفا ورئيساً) .....
2. الأستاذ الدكتور حسين الزيود	(عضواً داخلياً).....
3. الدكتور علي القضاه	(عضواً داخلياً) .....
4. الأستاذ الدكتور كامل سلطان	(عضواً خارجياً).....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودافعاً لغدٍ أجمل إلى الغالية التي لا آرى الأمل إلا من عينيها إلى الحضن الدافئ إلى الملجأ الذي أفر إليه كلما ضاقت بي الدنيا إلى من جعلها الله سبباً في وجودي إلى من سهرت الليالي من آجلي إلى منبع الحب والصفاء إلى من كبرت بين يديها وفي دفء قلبها إحتميت ومن عطائها إرتويت مداد القلب لن يكفي وخفق الروح لن يجزي عبيراً فاح بعطائك

(والدي الغالي)

إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل في كل خطوة مشيتها إلى من هم اقرب أليّ من روحي إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي و قوتي وإصراري

(أمي الغالية)

إلى من جرعت الكأس فارغاً لتسقيني قطرة حب إلى من كلّت أناملها لتقدم لي لحظة سعادة إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم فأنتِ النور الذي يُضيء حياتي والنبع الذي أرتوي مِنه حباً وحناناً

(إخوتي)

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم تذكاراً وتقديراً

(أصدقائي)

إليكم أهدي ثمره عملي هذا

محمد قبلان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أشكر الله على نعمته العظيمة ومساعدته في تكريمي باستكمال هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر والامتنان **للأستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة** على قبوله الإشراف على رسالتي وعلى الرعاية التي قدمها لي، توجيهاً، وجهداً ووقتاً، والذي لم يتوان يوماً في تقديم المعلومة والنصيحة لي، وكان دائما حريصا على إحاطتي بتوجيهاته وملاحظاته أصالة منه في خلقه وتأديته للأمانة التي على عاتقه والتي ساعدني على إكمال هذه الرسالة في الشكل النهائي.

وأوجّه الشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بكل من **الاستاذ الدكتور حسين الزيود والدكتور علي القضاه** من جامعة ال البيت قسم اقتصاديات المال والأعمال على قرائتهم المتأنية وتعديلاتهم لتخرج هذه الرسالة باحسن صورة كما اخص بالشكر **الأستاذ الدكتور كامل سلطان** على تكبده عناء المسافة لحضور مناقشة هذه الرسالة واعطاء توجيهاته وملاحظاته التي أثرت هذه الرسالة.

الباحث: محمد قبلان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

التفويض ..... ب

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ت

قرار لجنة المناقشة ..... ث

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... ح

الفهرس ..... خ

الملخص باللغة العربية ..... ز

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة **2**

2.1. مشكلة الدراسة **3**

3.1. أهمية الدراسة **3**

4.1. أهداف الدراسة **4**

5.1. فرضيات الدراسة **4**

الفصل الثاني الاطار النظري والدراسات السابقة 5

المبحث الأول النفقات العامة **6**

1.2. تمهيد **6**

2.2. النفقات العامة **7**

1.2.2. مفهوم النفقات العامة 7

2.2.2. أركان النفقة العامة 7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.2. تصنيفات الانفاق العام: 8
4.2.2. الأهداف والاثار الاقتصادية للانفاق العام: 12
5.2.2. النظريات الاقتصادية والانفاق العام 16
1.5.2.2. النظريات الاقتصادية واهمية والانفاق العام 16
المبحث الثاني القطاع الزراعي 20
6.2. تمهيد **20**
1.6.2. اهمية الزراعة 20
2.6.2. التنمية الزراعية 21
3.6.2. السياسة الزراعية 21
الدراسات السابقة **25**
الدراسات العربية **25**
الدراسات الاجنبية **30**
الفصل الثالث منهجية الدراسة 43
1.3. المقدمة **43**
2.3. مصادر جمع البيانات **43**
3.3. متغيرات الدراسة: **43**
4.3. نموذج الدراسة **45**
5.3. فرضيات الدراسة **45**
6.3. المنهج القياسي والاساليب المستخدمة **46**
الفصل الرابع تحليل بيانات الدراسة 47
1.4. مقدمة **47**
2.4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: **47**
5.4. نتائج المتغير المستقل (الوهمي) الازمات المحلية والاقليمية **48**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4. الإرتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة: **49**

5.5. التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة..... **50**

6.4. اختبار عدم تجانس الأخطاء Heteroscedasticity **51**

7.4. نتائج تحليل معادلة الانحدار المتعدد..... **51**

8.4. نتائج اختبار فرضيات الدراسة **53**

الفصل الخامس النتائج والتوصيات..... **55**

1.5. نتائج الدراسة..... 55

2.5. التوصيات 55

قائمة المراجع 56

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.4	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	41
2.4	نتائج اختبار التكرارات للمتغير الوهمي	43
3.4	نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة	44
4.4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	44
5.4	نتائج اختبار تجانس البيانات	45
6.4	نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد	46
قائمة الاشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.2	الانفاق الحكومي والدخل القومي	17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر الانفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الانتاج للسنوات 1990-2017

إعداد الطالب

محمد ارشيد حمد قبلان

إشراف

الاستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسه الى معرفة أثر الانفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الانتاج للفتره (1990-2017). حيث استخدمت الدراسه طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والمقاييس الاحصائية الوصفية لبيان أثر الانفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الانتاج. و قد توصلت الدراسه الى عدم وجود أثر ذو دلاله احصائية لاجمالي الرواتب والاجور والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. ووجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لاجمالي النفقات الجارية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. مما يدل ذلك على على انه كل ما زادت النفقات الجارية يقل الناتج المحلي الزراعي الاجمالي. ووجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لاجمالي النفقات الرأسمالية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. مما يدل ذلك على انه كلما زادت النفقات الرأسمالية زاد الناتج المحلي الزراعي الاجمالي، وذلك من خلال تزويد المزارعين بالاداوت الزراعية الحديثة. واخيراً الى عدم وجود دلالة احصائية بين الازمات المالية والاقليمية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالانفاق على القطاع الزراعي لانه يعتبر أحد القطاعات الرئيسة الهامه في الناتج الاجمالي المحلي في الدولة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الناتج المحلي الزراعي، القطاع الزراعي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Public Expenditure on the Agricultural Sector in Increasing the Volume of Production for the Years 1990-2017

Prepared by

Mohammed Ershaid Hamad Qablan

Supervised by

Prof. Dr. Ibrahim Al-Batayneh

ABSTRACT

The aim of this study was to know the effect of public expenditure on the agricultural sector in increasing production volume for the period (1990-2017). The study used the method of last squares regression (OLS) and descriptive statistical measures to show the effect of public expenditure on the agricultural sector in increasing the volume of production. The study find that there is no statistical significance between the total wages and agricultural output at $\alpha \leq .0.05$ and There is a statistically significant negative relationship between the total current expenditure and the agricultural local product at $\alpha \leq .0.05$ this result indicating that when the current expenditures increased Gross agricultural GDP is decrease. And a statistically significant positive relationship between total capital expenditure and agricultural GDP at $\alpha \leq .0.05$, this result indicates that when the capital expenditures increased the agricultural GDP will increase by providing farmers with modern agricultural equipment. Finally, there is no statistical significance between the financial and regional crises and the

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

agricultural GDP at $\alpha \leq .0.05$. The study also recommended the importance of spending on the agricultural sector because they are considered to be the main and important sector in the GDP of the country

Keywords: Public expenditure, agricultural GDP, agricultural sector

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

يعتبر الانفاق العام أداة مهمة من ادوات السياسة المالية للدولة، والتى تتمثل في مدى تدخل الدولة او الحكومة في الحياة الاقتصادية. حيث يعتبر تدخل الحكومة ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الازمات الاقتصادية. وتكون حكومات الدول في جميع انحاء العالم مسؤولة عن العديد من النشاطات مسؤلية كاملة من حيث تحديد الاهداف التى يجب تحقيقها من هذه النشاطات ووضع الخطط المدروسة من اجل تحيق اهداف النشاط وأخيراً توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك النشاطات والتى تكون من خلال تخصيص الاموال اللازمة للوزارات والهيئات بالنسب التى تتفق مع الادوار التى تسند الى تلك الوزارات والهيئات بحيث تقوم الحكومة باعداد الموازنة العامة لها. ويعتبر القطاع الزراعي أحد اهم القطاعات الاقتصادية في الدولة حيث يساهم في توفير الغذاء وفرص العمل وايضاً في تحسين الاوضاع المعيشية للسكان وزيادة رفاهيتهم، ويعتبر القطاع أحد اهم المصادر التى تساعد في نمو الاقتصاد للدولة لما له من أثر واضح وكبير في التنمية و رفع مستوى المعيشة للفرد من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتبرز اهمية القطاع الزراعي الاردني ليس فقط من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وانما في مدى مساهمته في الناتج المحلي وفي مدى تغطيته في ميزان المدفوعات التجاري للدولة(محرزي،2008).

ويواجه القطاع الزراعي الاردني ظروفاً وتحديات صعبة من اهمها نقص الموارد الطبيعية والمالية وايضاً الكوادر البشرية المؤهلة التى من خلالها يتم تطوير وتنمية القطاع الزراعي الاردني بصورة جيدة وكبيرة سواء كانت من خلال المنظمات الغير حكومية او على المستوى الرسمي او من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحادات واللجان الزراعية لاستغلال كل المصادر المتاحة من ارض و مياه وطاقات زراعية في الدولة.

2.1. مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة الأساسية التي يتناولها هذا البحث في معرفة أثر الإنفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الإنتاج للسنوات (1990-2017).

أمّا مشكلة الدراسة فتحاول الإجابه على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الإنفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الإنتاج للسنوات 1990- 2017؟

ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر للرواتب والاجور على الانتاج الزراعي خلال الفترة (1990 - 2017)؟
2. هل يوجد أثر للنفقات الجارية على الانتاج الزراعي خلال الفترة (1990 - 2017)؟
3. هل يوجد أثر للنفقات الرأسمالية على الانتاج الزراعي خلال الفترة (1990 - 2017)؟
4. هل يوجد أثر للازمات المالية والاقليمية على الانتاج الزراعي خلال الفترة (1990 - 2017)؟

3.1. أهمية الدراسة

تنبثق اهمية هذه الدراسة من الجانب النظري من خلال الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الزراعي زيادة انتاجيته وابراز الية تأثير سياسة الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي من خلال زيادة الانفاق الحكومي. اما من خلال الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول أثار سياسة الانفاق الحكومي في الاردن على الانتاج الزراعي خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1. أهداف الدراسة

1. قياس أثر الانفاق العام للحكومة الاردنية على القطاع الزراعي في زيادة حجم الانتاج
2. ابراز أهمية القطاع الزراعي الاردني كمؤشر يعكس الوضع الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام للحكومة الاردنية وزيادة حجم الانتاج في القطاع الزراعي
3. تحليل سياسة الانفاق العام للحكومة الاردنية في ظل زيادة حدة المشاكل المالية
4. الوصول الى نتائج وتوصيات تساهم في انعاش حجم انتاج القطاع الزراعي الاردني من خلال الانفاق العام.

5.1. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للانفاق العام والانتاج الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

ويتفرع منها الفرضيات العدمية التالية:

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي الرواتب والاجور العامة والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

$H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي النفقات الجارية العامة والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

$H_{0.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي النفقات الرأسمالية العامة والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

$H_{0.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأزمات المالية والاقليمية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

النفقات العامة

1.2. تمهيد

زادت أهمية الإنفاق العام في الآونة الأخيرة مع تزايد دور الدولة وتوسيع سلطتها، وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية ، وأهمية الإنفاق العام لتكون أداة تستخدمها الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية في تحقيق أهدافها ، والتي تعكس جميع جوانب الأنشطة العامة والطريقة التي تم تمويلها وبالتالي فإن نظرية الإنفاق العام شهدت تطورا يتوافق مع التطور لدور الدولة في الحياة الاقتصادية. وأهمية الإنفاق العام على ذلك هي الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الدور الذي تلعبه في مختلف المجالات، وهي تعتبر مرآه تعكس الجوانب لجميع الأنشطة وتبين مقادير واعتمادات تخصص لكل جانب منها، وتلبية الاحتياجات العامة للأفراد، ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة منها، فقد ركزت الدراسات الاقتصادية والباحثون على دور الإنفاق العام في زيادة حجم إنتاج القطاع الزراعي ومختلف الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق.

يعتبر القطاع الزراعي أحد اهم القطاعات الاقتصادية في جميع دول العالم ويرجع السبب في ذلك لانه القطاع الوحيد الذي يستهدف جميع شرائح وفئات المجتمع كما انه يعتبر صمام الأمان للدولة وذلك بسبب تلبيته للاحتياجات الأساسية للمجتمع وهي الغذاء. ويعتبر الانفاق العام على هذا القطاع من الأمور الهامة التي يجب على جميع دول العالم بشكل عام وبعض الدول النامية بشكل خاص مراعاتها والاهتمام فيها وذلك بسبب افتقار بعض هذه الدول الى المصادر النفطيه والطبيعية. ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم التعرف على اهم انواع النفقات العامّه وتعريفها والمدارس الاقتصادية التي تحدثت عنها، كما انها سوف تلقي الضوء على القطاع الزراعي واهميته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2. النفقات العامة

1.2.2. مفهوم النفقات العامة

استناداً إلى مفاهيم الاقتصاد الكلي، يعد الإنفاق العام مكونًا هامًا في الطلب الإجمالي، ويمثل الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك المحور الرئيسي للتحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، ولذلك هو المتغير الذي يحفز ويوازن نموذج إدارة الاقتصاد الكلي. حيث يعد العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد القومي واتجاهاته. (داغر، 1999) إذ كان من الواضح أن تطور مفهوم الإنفاق العام يرتبط بشكل أساسي بتطور الدولة في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا التطور في جميع أدوات السياسة المالية في الدولة، حيث يظهر التطور والتغيرات التي حدثت في فكرة الدولة، وبعد أن ينظر إلى نشاط الدولة على أنه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي. قد ينظر إليه على أنه جزء من هذا الدخل من فئة واحدة إلى أخرى. (عتلم، 1995). ساهم هذا التطور في تبلور تعريفات الإنفاق. حيث يعرف الإنفاق العام "بانه مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية (عامة) في إطار ممارستها لنشاطها من اجل اشباع حاجة عامة" (العمر، 2002) وعرفها (الحاج، 2009) انها مبلغ من المال يدفعه شخص بموجب القانون العام لتلبية حاجة عامة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النفقات العامة انها عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من اموالها بقصد اشباع حاجه عامة

2.2.2. أركان النفقة العامة

ومن خلال التعريفات الواردة سابقاً يلاحظ أن الإنفاق العام يتكون من ثلاثة عناصر أساسية تمثل أركان النفقة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الإنفاق العام هو مبلغ نقدي

تنفق الدولة عادة الأموال للحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها. ويعد الإنفاق النقدي هو الطريقة المعتادة للدولة لتلبية احتياجاتها ودفع الفائدة وأقساط الديون العامة. (مفرج، 2004). في خصوص الموارد الغير نقدية التي تلجأ اليها الدولة للحصول على متطلباتها، قسرياً أو من غير مقابل مثل السخرة والاستيلاء أو الدفع في مقابل محدودة ، بالإضافة إلى منح بعض المزايا العينية ، مثل السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المرافق التابعة لها، ومنها لا يدخل في اطار النفقات العامة (المزروعي، 2012)

1. **صدور المبلغ عن جهة حكومية (عامة):** يجب أن تنفق النفقات العامة بواسطة كيان قانوني عام. وتعد الطبيعة القانونية للممول عنصرًا أساسيًا لتحديد ما إذا كانت النفقة خاصة أو عامة. (الصعيدي، 2000)

2. الغرض من النفقة العامة نفع عام

لا يكفي استيفاء شرط نقدية الإنفاق العام وصفة القائم بالإنفاق. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحقيق الإنفاق العام في المصلحة العامة أي تحقيق فائدة العامة لتلبية حاجة عامة (العلي، 2003) والبعض الذي يحقق فائدة خاصة، فهي ليست نفقات عامة (آل زيارة، 2004) لأن الموظف الذي يستخدم المال العام لتحقيق المنفعة الشخصية هو إساءة استخدام أموال الدولة ويتطلب المساءلة القانونية.

3.2.2. تصنيفات الانفاق العام:

في الماضي، في ظل حالة الدولة الحارسة، لم يكن تقسيم الإنفاق العام موضوع قلق كبير للباحثين الاقتصاديين. حيث كان الإنفاق العام محدودًا وكان الهدف منه تقديم خدمات معينة من قبل الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث ان الإنفاق العام كان من طبيعة واحدة ولكن مع تطور دور الدولة ازدات أهمية تقسيم الإنفاق العام بسبب اختلاف وتنوع النفقات العامة بالدولة واختلاف الآثار، ومن ثم نشأت الحاجة إلى تقسيم وتصنيف هذه النفقات إلى الأقسام الخاصة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم موجود في مبادئ واضحة ومنطقية. (الوادي، 2007)

1. التصنيف الاقتصادي

الهدف من التصنيف الاقتصادي هو تقسيم النفقات العامة حسب وظيفتها الاقتصادية من أجل تسهيل عملية دراسة آثارها على النشاط الاقتصادي. ويقسم الإنفاق العام حسب التصنيف الاقتصادي حسب تأثيره على الدخل القومي الى:

نفقات حقيقية: تشمل جميع النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة في الناتج القومي، والتي تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ويكون منها رواتب وأجور موظفي الدولة، وايضاً تعتبر النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشتريات الإنتاجية (بو عمرة، 2015) وتشتمل النفقات الحقيقية على نوعين من النفقات:

أ. **النفقات الحكومية الاستهلاكية:** وتشمل المشتريات الحكومية من مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتشغيل المرافق العامة، والوظائف التقليدية للدولة بوجه عام والوظيفة الإدارية على وجه الخصوص (عثمان، 2003)

ب. **النفقات الحكومية الرأسمالية:** هي تلك التي تتخصص في تشكيل رأس المال العيني، وبمغنى اخر هي التي تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية (شهاب، 2004) مثل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. **النفقات التحويلية:** هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي. ويتمثل أثرها في إعادة توزيع الدخل الاسمي من خلال تحويل الأموال بين الأفراد والجماعات. ولا يكون لها مقابل مثل الاعانات (عبد الحميد، 2004) وتتضمن النفقات التحويلة الى ثلاثة أنواع:

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** تهدف هذه النفقات إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، على سبيل المثال، توفر الدولة إعانات لبعض مرافق الإنتاج لضمان الحد الأدنى من الأداء لمواصلة عملية الإنتاج. (الطائي والعركوب، 2006)
- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** تهدف النفقات التحويلة الاجتماعية الى دفع الإنفاق التحويلي الاجتماعي نقدًا وعينيًا، وبدون تكلفة على بعض المشاريع والأشخاص أو الطبقات في المجتمع، من أجل تقليل تكاليف الإنتاج والوصول إلى البعد الاجتماعي، مثل الإعانات الممنوحة لموظفي الدولة، والعائلات ذات العدد الكبير وذات الدخل محدود (الخطيب وشامية، 2007).
- **النفقات التحويلية المالية:** ويقصد به فوائد الدين العام واستهلاكه (العمر، 2002)

2. **التصنيف الإداري:**

يهدف هذا القسم إلى توضيح العلاقة المالية بين مختلف دوائر الدولة والأنشطة التي تقوم بها الدولة.

1. **التصنيف التنظيمي:** يستند هذا التقسيم إلى تقسيم الإنفاق العام والتصنيف وفقاً للهيئات الإدارية، وتوزع المخصصات على الوزارات والدوائر التابعة لها، بغض النظر عن نشاط هذه الدوائر او الهيئات، ودون الاهتمام بنوع أو الغرض من النفقة. (غضابنة، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **التصنيف الوظيفي:** تهدف هذه النفقات الى توزيع الإنفاق العام على الأنشطة المختلفة التي تقوم الحكومة بتمولها ، مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم ، لذا فإن هدف هذا التصنيف هو معرفة طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة وتقييم كفاءة القطاع العام لتحقيقها. (ال الشيخ، 2001).
3. **التصنيف النوعي:** وفقاً لهذا التقسيم يتم بناءاً على طبيعة النفقة، حيث تتكون نفقات الحكومة وفقاً لهذا التقسيم للاجور والرواتب والمصروفات التشغيل ونفقات التحويلة والنفقات الرأسمالية. (خلف، 2008) وبعيداً عن ذلك، نجد أن فريقًا من الباحثين قد عرف أن الإنفاق أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتلبية احتياجات المجتمع العام وتحقيق أهدافه. وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يسمح للحكومة بتشغيل أجهزتها وإداراتها، فإن الإنفاق يعكس إلى حد كبير فعالية الحكومة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي ، والإنفاق الحكومي نوعان:

1. الانفاق الحكومي المنتج
2. الانفاق الحكومي غير المنتج

وقد عرف (بري، 2001) الانفاق الحكومي غير المنتج "بانه الفرق بين الانفاق الحكومي على برنامج معين، والانفاق الحكومي على البرنامج نفسه باستخدام كفؤ لذلك الانفاق بشكل اقل لتحقيق الهدف نفسه، فان وجود الانفاق الحكومي غير المنتج، يدل على ان الانفاق الحكومي عال "وانه في الإمكان انجاز الهدف المطلوب من ذلك الانفاق، بانفاق اقل، ووجود الانفاق غير المنتج الى زيادة عجز الميزانية وزيادة الاقتراض. اما وجود الانفاق غير المنتج فيعود الى عدة عوامل: (بري، 2001)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. ظهور البطالة المقنعة بين القوى العاملة في الاقتصاد ووجود عناصر الإنتاج غير ضرورية في عملية الإنتاج.
2. عدم وجود دراسات جدوى اقتصاديه للمشاريع، وغياب البدائل المتاحة ، والتي يمكن من خلالها إكمال المشروع بأقل تكلفة
3. وجود معارضة سياسية وإدارية لخفض أو زيادة برنامج معين وظهور فساد إداري ومالي.

4.2.2. الأهداف والاثار الاقتصادية للانفاق العام:

أصبح تطور دور الإنفاق العام دورًا هامًا في الاقتصاد القومي، وأصبح أهم أداة للسياسة المالية، حيث يغطي تأثير الإنفاق العام عدة مجالات وستقدم الدراسة وصفا موجزا للآثار الاقتصادية. وان هدف دراسة الاثار الاقتصادية هو التوصل الى النتائج المترتبة على تغير حجم النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الذي من خلالها ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله وتعتمد الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على عدة عوامل، أهمها طبيعة الإنفاق ، وهدف الإنفاق ، وطبيعة الدخل اللازم لتمويل الإنفاق والوضع الاقتصادي السائد. فالنفقة العامة تودي الى اشباع حاجة عامة (مثل الدفاع والتعليم والصحة) ولكن لها تأثير على النشاط الاقتصادي واستخدامه وتوزيعه للموارد وتأثيره على إجمالي المبالغ التي تحكم التوازن الاقتصادي (الصعيدي، 2007). يؤثر التوسع في الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية المختلفة: مثل توزيع الدخل القومي والاستهلاك والإنتاج والاستقرار الاقتصادي.

1. أثر النفقات العامة في الإنتاج والاستهلاك:

يؤثر الإنفاق العام تأثيراً مباشراً على الإنتاج وذلك من خلال التأثير على قدرة الأشخاص على العمل عن طريق زيادة قدراتهم وكفاءتهم العقلية والبدنية و الذهنية، مما يزيد من قدرتهم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج وزيادة دخلهم، وبالتالي زيادة معدلات الادخار الخاصة بهم. حيث ان الانفاق العام على الانتاج يعمل على رفع الاقتصاد القومي والذي يعرف بالقدرة الإنتاجية القوميه من خلال تطوير عوامل الإنتاج كماً وكيفاً (العيسى، 2006). من ناحية أخرى للإنفاق العام تأثير غير مباشر على الإنتاج من خلال ما يعرف باسم المضاعف والتأثير المتسارع (المعجل). المضاعف هو المعامل العددي الذي يظهر مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الإنفاق العام، من خلال ما أدى إلى زيادة آثار استهلاك أما المعجل فأثره يكون على الاستثمار، حيث يتم من خلاله تأثير المضاعف (من خلال آثاره على الاستهلاك) وستؤدي الزيادة الحاصلة في الانفاق الى زيادات متتابعة أكبر في حجمها من الزيادة الأولية في النفقات، وبعد التأثير المضاعف تبدأ في الاستهلاكتبدأ التأثيرات الأخرى للاستثمار، والمعروفة باسم التأثير االمعجل، وهو مشتقة من الطلب على أموال المستهلك. حيث تؤدي الزيادة في الطلب إلى حدوث تغيير في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، مثل الآلات والمعدات، ويوضح ذلك بالزيادة في قيمة المضاعف. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على أموال المستهلكين، ولن يتمكن المنتجون من تلبية طلب المستهلكين في ضوء إمكاناتهم الحالية، مما يزيد من الإنفاق الاستثماري بشراء معدات تلبي احتياجات طلب المستهلكين. والمضاعف هو: **(Stefan, 2015)**

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث ان:

MPC: الميل الحدي للاستهلاك

MPS: الميل الحدي للادخار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كلما أزداد المضاعف وصغر حجم الميل الحدي للاستهلاك، كلما كان المضاعف أصغر. لذلك يزيد المضاعف مع الميل الحدي للمدخرات وينخفض مع الانحدار القوي للادخار. (Christiano et al, 2011) على الرغم من الميل الحدي المرتفع للاستهلاك في البلدان النامية وارتفاع قيمة المضاعف، فإن تأثيره على الاقتصاد ضعيف بسبب الافتقار إلى المرونة في جهاز الإنتاج وقدرته الضعيفة على الاستجابة لزيادة الاستهلاك. حيث ان البلدان المتقدمة في النمو الانتاجي يتمتع جهازها الإنتاجي بالمرونة الكافية استجابة للزيادات المتتالية في الاستهلاك، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق العام من خلال المضاعف إلى زيادات متتالية في مجموع النفقات، وبالتالي إلى زيادة في الناتج. اما المعجل في التحليل الاقتصادي الى أثر زيادة الانفاق او النفقة على حجم الاستثمار .(Kraay, 2012)

$$A = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

حيث ان:

A: تشير الى المعجل

$\Delta 1$: يشير الى التغير في الاستثمار

ΔY: يشير الى التغير في الدخل

ووجد أن المضاعف يدرس تأثير التغير في الاستثمار على الدخل القومي من خلال الزيادة في الاستهلاك بسبب زيادة أو نقصان الإنفاق على حجم الاستثمار وللاستثمار دور فعال في تحقيق التوازن في إطار نمو الاقتصاد القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الاثر على مستوى الادخار

ويتأثر مستوى المدخرات بمستوى الدخل ويختلف الميل الحدي للادخار باختلاف الطبقات الاجتماعية، لأنه يزداد مع مستوى دخل الفرد بحيث يكون المستفيد من الإنفاق العام هم أولئك الذين لديهم دخول عالية والتي سوف تولد المدخرات في الاقتصاد. (عايب، 2010).

3. الاثر على المستوى العام للاسعار

يعتمد تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار اعتمادًا على حالة الاقتصاد حيث إذا كان الإنفاق العام على المستوى التشغيلي الكامل، سيزيد الإنفاق العام من المستوى العام للأسعار، وهو أمر غير مرغوب فيه. (عباس، 2008)

4. أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي

تتدخل الدولة في ظل غياب التوازن (أي في حالات الأزمة الاقتصادية أو التضخم) باستخدام الأدوات المالية المتمثلة في السياسة الانفاقية والضريبية وهي استخدام الإنفاق العام كأداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات التضخم بحدث قصور في العرض الكلي لمواكبة الطلب الكلي، بمعنى أن القوة الشرائية تكون قوة شرائية مرتفعه فحين اذن تلجأ الدولة لامتصاصها وذلك من خلال خفض الانفاق الحكومي على السلع الكمالية مصحوبة بزيادة الضرائب ، والتي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للتخلص من الفجوة التضخمية، ولكن في حالات الانكماش سيكون هناك نقص للطلب الكلي، وذلك باستخدام الدولة لخلق القدرة الشرائية الجديدة لتحفيز زيادة الطلب الفعلي على الإنفاق وتخفيضات الضرائب الحكومية الحالية ، تحفيزاً وتشجيع الإنفاق القومي ، حتى يقترب مستوى الفجوة القوميه من مستوى الإنتاج فتختفي بالتدريج (العلي، 2003) ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (2-1)

الانفاق الحكومي والدخل القومي

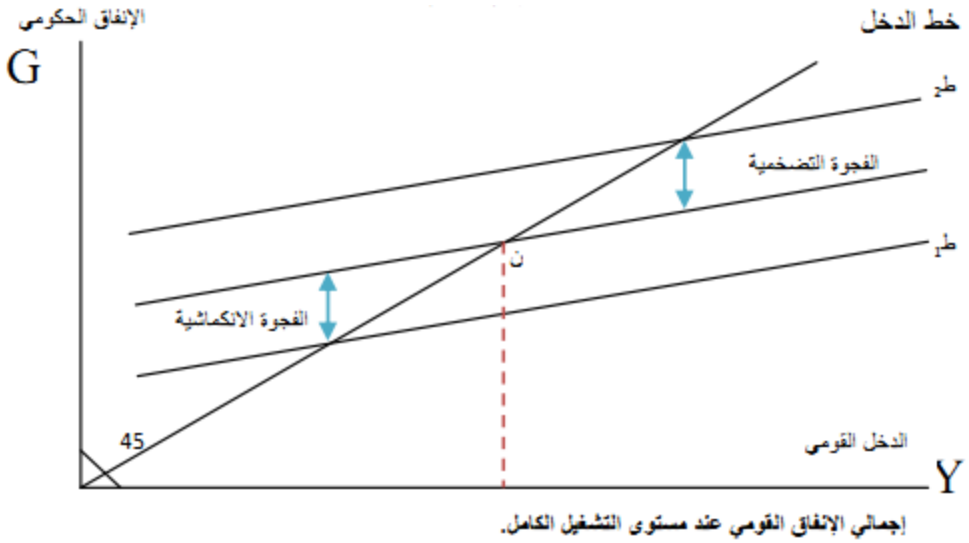

إجمالي الإنفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

المصدر: العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي

5.2.2. النظريات الاقتصادية والانفاق العام

1.5.2.2. النظريات الاقتصادية واهمية والانفاق العام

تختلف النظريات الاقتصادية حول أهمية الإنفاق العام حيث يستند خلفية الخلاف الأساسي بين مختلف مدارس الفكر في علم الاقتصاد الكلي على سؤال جوهري: هل الاقتصاد الحر أساسا مستقراً ام غير مستقر؟

1. المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)

كانت وجهة نظر التقليديين للإنفاق العام محايدة وغير منتجة و في المقابل ميزّ التقليديون بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الفردي. بحيث أعتبروا أن كليهما سبب لفقدان الثروة الوطنية، وربما أفضل تعبير عن وجهة النظر هذه هو عبارة ساي. "ان افضل النفقات هي اقلها حجماً" حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتقد القادة التقليديون لهذا الفكر أن المبادرة الفردية ونظام الأسعار تمكنوا من الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع ولكن في حال كانوا يعملون ويتملكون ويتناقلون دون تدخل الحكومة في نشاطهم الاقتصادي، وكان مبدأ "دعهم يعملون، دعهم يمرون" هو الترجمة المباشرة لكافة جوانب الفكر، ماليا واقتصادياً وسياسياً، وفقا لآدم سميث حيث يجب على الدولة أن تقلق فقط حول القضايا القانونية والدفاعية دون تجاوز المجالات الاقتصادية، إلا في الحالات الاضطرارية (Smith, 1976)

2. النظرية الكينزية

يعتقد الكينزيون أن النظام الرأسمالي غير قادر على تحقيق التوازن الكامل في غياب تدخل الدولة، واعتمد على هذا الرأي بأن إجمالي الطلب الفعلي قد لا يكون قد وصل إلى المستوى التشغيلي الكامل لفترة طويلة من الزمن، مما يتطلب تدخلًا مباشرًا للدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام إلى الحد الذي يصل فيه إجمالي الطلب على المستوى التشغيلي الكامل، والذي يؤدي في بعض الأحيان إلى آثار سلبية مثل التضخم الذي يستدعي تدخل الدولة من جديد بالضرورة لاحتوائه عن طريق خفض حجم الإنفاق العام. وظهرات بسبب هذه الآراء مدارس تبنت فكرة كينز وتمثلت أهم هذه المدارس في الكينزيين المحدثين والكينزيين الجدد (Keynes, 1937)

3. النقديون

هذه هي مدرسة الاقتصادي "ميلتون فريدمان" حيث يرى أصحاب هذه المدرسة أن الاقتصاد الخاص مستقر بشكل أساسي، لذا فإن التدخل الحكومي عادة ما يضر أكثر مما ينفع، وعلى الحكومة أن تكون لديها سياسات تجاه عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إمداد أكبر من المال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والضرائب، ويجب ان تكون ميزانية الدولة متوازنة على مدى فترة من أربع إلى خمس سنوات. (Friedman, 1967)

4. **الكلاسيكيون الجدد**

هذه المدرسة الجديدة للفكر يأتي في قمة مفكريها Thomas sargent and Robert Lucas تعتمد هذه المدرسة على العلاج الاقتصادي الكلي الجديد من خلال نظرية التوازن العقلاني للتوقعات القائمة على افتراض أن الأسواق دائمة التوازن. والاقتصاديون الكلاسيكيون مثل النقديون المحافظون وهم يعتبرون أن الحكومة تلعب دورًا أصغر في صياغة السياسات الاقتصادية، والتي تنبع من وجهة نظرهم بأن الأسواق في حالة توازن. (Lucas and Sargent, 1981)

5. **الكينزيون الجدد (ما بعد الكينزيون)**

أصحاب هذه المدرسة أكثر عنادًا من حيث تدخل الحكومة بشكل أكبر من الكنزيين الحديثين الذين يعتقدون أن الاقتصاد غير مستقر في الأساس مضيفًا أنه لا يوجد اتجاه أو ميل للاقتصاد نحو توازن طويل الأجل ويرون أن الاقتصادات الحديثة تهيمن عليها الشركات الكبرى والنقابات القوميه ويعتقدون أن قوى السوق ضعيفة ولن يتمكنوا من تحقيق انتعاش الركودولذلك ، فإنهم يعتقدون أن على الحكومة التدخل من خلال التخطيط الديمقراطي ومتابعة السياسات الداخلية أي السيطرة المباشرة على الأجور والأسعار وكذلك استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية. (Parkin, 1984)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. المدرسة النمساوية

تعتبر من المدراس الحديثة، حيث لا يثق الاقتصاديون النمساويون بالتدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي، ويرون أن الاقتصاد كان يسير على الطريق الخطأ منذ التطور الكينزي وهذه المدرسة فكرتها الأساسية هي دعم أي شيء يؤدي لتحرك الاقتصاد القومي نحو "اتركه يعمل" تصنيفهم لمذهب " اتركه يعمل " يصنفهم في نفس مجال النقد الكلاسيكي الجديد. (Menger, 1990)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

القطاع الزراعي

6.2. تمهيد

لا يوجد اختلاف على الدور الحيوي والفعال الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، من حيث مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي ومن حيث توفير العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية (الصادرات) ومن جهة اخرى مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية لباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، فهو يعتبر أحد اهم المدخلات في القطاع الصناعة، وهو يوفر الدخل اللازم للعاملين فيه لشراء المنتوجات والخدمات من القطاعات الأخرى ويوفر أيضاً الغذاء والألياف والأمن الغذائي.

1.6.2.اهمية الزراعة

لا يخفي دور التنمية الزراعية الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لاي دولة كانت وذلك بحكم الدور الذي تلعبه الزراعة كقطاع انتاجي حيوي في الاقتصاد القومي. وقبل التركيز على دور التنمية الزراعيه نرى انه من الضروري التوقف قليلاً على اهمية الزراعة بشكل عام في الاقتصاد وفي حياة المجتمع.

فمن زاوية تاريخية نرى انه لا يوجد دولة قد انطلقت في نموها الاقتصادي دوان ان تحقق ولو قدراً معيناً من الكفاءة في النشاطات الزراعية. فاليابان وانكلترا والمانيا مثلاً، تلك الدول التى تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع الغذائية لم تحقق التقدم الاقتصادي الذي وصلت اليه الا بعد قطعها شوطاً بعيداً في التقدم وفي الانتاج الزراعي. فالزراعة كنشاط انتاجي يتكامل مع غيره من الانشطة الاقتصادية اذ هي تتأثر بها وتؤثر بها مباشرة أو بصورة غير مباشرة وباتجاهات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالزراعة هي صناعة لا يمكن ان تستمر الحياة بدونها، فهي المصدر الذي يتزود منه الانسان بالمواد الغذائية وأغلب موارده الكسائية وحتى البنائية، ان المحور الرئيسي لسياسة التنمية الاقتصادية في العديد من أقطار العالم هو دفع عجلة الزراعة الى الامام والارتفاع بجدارة الانتاج في الريف (شريف، 2016)

2.6.2. التنمية الزراعية

تعد تنمية الزراعة احدى اهم غايات السياسة الزراعية وهي تعني التنمية الريفيه بالمفهوم الشمولي، ليطال التطوير والتحديث جميع مناحي الحياة لسكان الريف، فهي لا تقتصر على تحديث وتطوير قطاع الزراعة بما يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي ثم الدخول الزراعية فحسب، بل يتعدى ذلك احداث نقلة نوعية في الحياة الريفيه في مجالات العمالة، والتعليم والصحة، والفكر والثقافه، ثم العدالة الاجتماعية. وعملية التخطيط للتنمية الريفيه يجب ان تأخذ في الاعتبار مبدأ الشمولية لتطال التنمية جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى الدولة وعلى مستوى القرية ثم المزرعةوكذلك فإن مبدأ التكاملية حيث ان التداخل فيما بين تنمية قطاع الزراعة وبين باقي القطاعات الزراعية وهذا يتطلب ان تطال التنمية في هذه القطاعات اضافة الى الزراعة، واخيراً فان التخطيط يجب ان يكون عملية دائمة ومستمره، مع التأكيد هنا على آلية التغذية الراجعة بملاحظة نتائج تنفيذ الخطه وانسجام ذلك مع امكانياتها ومعطياتها وهذا ما يعرف بمبدأ الدينامكيه. (Arnon, 1981).

3.6.2. السياسة الزراعية

ان السياسة الزراعية كأي سياسة اقتصادية لها أهداف تسعى لتحقيقها من خلال اجراءات واساليب معينه، فقديماً كان الهدف الرئيسي للسياسة الزراعية هو توظيف عدد أكبر من المواطنين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعة، وايضاً الوصول الى درجة معينه للاكتفاء الذاتي من الطعام، وهناك هدف اخر وهو الهدف الذي يعبر عن اهتمام الدول النامية وهو الوصول الى مستوى دخل جيد للمزارع وتحسين كفاءة الانتاج الزراعي والتسويف الزراعي. (Flynn, 1986)

فتحليل أثر السياسة الزراعية في البلدان النامية صعب بعض الشئ، وفشل هذه السياسة تعني زيادة الفقر وزيادة نقص الطعام وزيادة الاعتماد على المستوردات وما يترتب على ذلك من اثار ماليه وسياسية (Mitchell, 1985)

ويسعى واضعو السياسات الاقتصادية الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع، وإحدى أهم اتجاهات الرفاهية في الدول النامية هي توفير الحاجات الاساسية او زيادة متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع، مما يؤدي الى هذا التغيير في عمليات النو الاقتصادي بالاستخدام التكنولوجي وما يترتب عليه من تغيرات هيكليه في الجوانب المختلفه للاقتصاد القومي (شاور، وآخرون 2011)

1. الزراعة في الفكر الاقتصادي " الرأسمالية التجارية ومدرسة التجاريين"

- أعطت السياسة التجارية للزراعة مصلحة في التجارة والصناعة وحاولت السياسة المعنية اتباع الوسائل التي من شأنها أن تقلل تكاليف الإنتاج لأكثر من سبب واحد:
- القدرة على مواجهة المنافسة من المنتجات الزراعية الأجنبية في الأسواق المحلية.
- عدم اللجوء إلى الدول الأجنبية للحصول على احتياجاتها من المواد الزراعية وخاصة الأغذية الأساسية.
- توفير الغذاء لسكان المدن والعاملين في الصناعة بأسعار معقولة.

على الرغم من أهمية الزراعة لتلبية الاحتياجات الغذائية لسكان البلاد وكمصدر للمواد الخام للقطاع الصناعي، إلا أن السياسة التجارية تولي اهتماما أكبر للصناعة وتعتبرها أكثر أهمية من الزراعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحصول على الذهب والفضة، من الدول الأجنبية من خلال تصدير المنتجات الصناعية. (شافعي واخرون، 1986).

2. الزراعة في الفكر الاقتصادي " الفكر الطبيعي:

عتبر مؤرخو الفكر الاقتصادي أن العصر الطبيعي مثل بداية أصل الاقتصاد الوضعي، حبث استخدمت مدرستهم التحليل المتعمق للظواهر الاقتصادية وتطوير واستخلاص القوانين الاقتصادية التي شكلت جوهراً لمجموعة متكاملة ومتماسكة من الأفكار الاقتصادية من خلال التحقيق المنهجي للظواهر الاقتصادية. وفيما يلي أهمها في مدرسة الأفكار الاقتصادية الطبيعية

اعتبار الأرض مصدراً للثروة: وعلى عكس رأي التجار الذين يعتبرون أن ثروة الدولة تحقق قوتها الاقتصادية المتمثلة في الذهب والفضة وبقية المعادن الثمينة فإن علماء الطبيعة يرون أن الطبيعة الممثلة في "الأرض" هي المصدر الوحيد لثروة الدولة. وقد أدى هذا الاعتقاد الطبيعي إلى ظهور رؤية جديدة للدخل. في حين أن مصدر الثروة هو الطبيعة فإن النشاط الاقتصادي ينتج فقط من الموارد الطبيعية، في حين تعتبر الأنشطة الأخرى، مثل الصناعة والمنتجات، أنشطة غير منتجة.

نظرية المنتج الصافي (الثروة والإنتاج): واستناداً إلى الفكرة الأساسية للطبيعة فإن سيادة الطبيعة والنظر للأرض على أها العنصر الوحيد في الإنتاج وتعتبر الزراعة النشاط الوحيد الذي يعطي صافي الإنتاج، أي أن الزراعة الناتجة تؤدي إلى زيادة الثروة المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي أي أن المنتج أكبر من المستخدم (ابو عمره، 2015).

3. (الريع) في الفكر الاقتصادي " الفكر الكلاسيكي "

كانت المدرسة الكلاسيكية مهتمة باكتشاف القوانين التي تحكم الأداء الكمي للعناصر المختلفة للإنتاج وعلى وجه الخصوص (David Ricardo، ديفيد ريكاردو) واعتبر أن "البحث في التوزيع" هو جوهر الاقتصاد ولكن ا الريع هو ما يسمح للملاك بالسماح للآخرين باستخدامه. طور ريكاردو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية الريع المعروفة والتي تبين أن الإنسان في بداية التطور لديه مساحات كبيرة من الأرض. حيث يزيد البحث في هذا الوقت عن حاجتهم ثم يبدأ في زراعة الأرض الأقل خصوبةفي هذه المرحلة الأولى لا يوجد هنا ريع للأرض لأنها وفيرة ولا تزال هناك أجزاء كثيرة منها لم يتم استغلالها، لكن بالنظر إلى العدد المتزايد من السكان يتحول الناس إلى زراعة أراض جديدة وبطبيعة الحال ستكون أقل خصوبة من الأرض الأولى، كما يتم تحديد أسعار المواد الغذائية على أساس أعلى النفقات المدفوعة اللازمة لتلبية احتياجات الكميات المطلوبة وسيتم تحديد أسعار المواد الغذائية في ذلك الوقت (الثانية) على أساس النفقات المدفوعة على الأرض أقل خصبة وبعد ذلك سوف يكون المستفيدون هم أصحاب الأرض الأولى من الأرض الخصبة لأن السعر سيكون أعلى من تكلفة إنتاج أراضيهم والحصول على هذا الفرق هو الإيجار، لذلك واستناداً إلى النظرية المذكورة أعلاه ، فإن الإيجارات هي فرق بين أسعار المنتجات التي يتم تحديدها على أساس إنفاقها على الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج على الأراضي الخصبة ومع مرور الوقت وزيادة عدد السكان يضطر المنتجون إلى زراعة أراضي أقل خصوبة من تلك الأخيرة.

مما سبق فإن الإيجار يتم تحديده بعاملين:

نمو السكان واستخدام الأراضي الأقل خصوبة. (العاني، 2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1. مبارك ويوسف. (2018). "**دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان من 2007-2016**"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2007-2016م). حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي. ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها هي : أثرت الصادرات الزراعية في سد العجز بالايجاب ولكن بدرجة قليلة الانخفاض في قيمة الصادرات ككل اكبر من الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية مما قلل من مساهمتها في سد العجز ، وتصدير الصادرات الزراعية في صورتها الاولية أدى الي انخفاض قيمتها وتنافسيتها، ومن أهم التوصيات هي: ان تبحث الدولة عن علاقات تجارية مع دول تمثل جانب طلب لهذه الصادرات الزراعية لزيادة الطلب في المقام الاول، العمل على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بواسطة الحكومة او عن طريق تحفيز القطاع الخاص اوالاستثمارات الاجنبية , والعمل بواسطة الحكومة او تحفيز القطاع الخاص على انشاء مصانع تستخدم هذه المنتجات الزراعية (دعم الصناعات التحويلية) وذلك لربط القطاعات "الزراعية والصناعية" ولزيادة قيمة هذه الصادراتولتجنب الخسائر في حالة المنتجات سريعة التلف.

2. عمير وسالمي (2018) "**أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مكونات الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1970-2015)، باستخدام أسلوب إختبار الحدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، في إطار منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL ، وقد كشفت النتائج التطبيقية أن الإنفاق العام بصنفيه الإستهلاكي والإستثماري يسهم في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في المدى الطويل فلم يثبت وجود تأثير للإنفاق الاستهلاكي العام على النمو الاقتصادي، في حين تم تسجيل تأثير ايجابي ضئيل للإنفاق الإستثماري العام على النمو، رغم الإستثمارات العمومية الضخمة التي تم ضخها في الإقتصاد الجزائري، وهذه النتائج تشير في مجموعها الى عدم فعالية سياسات التوسع في الإنفاق العام في دعم وتحفيز النمو في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل، وهو ما يتطلب مراجعة لسياسات الإنفاق المعتمدة.

3. عناد و صايل (2017) "**مسار الانفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004- 2015)**"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مسار الانفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004- 2015). حيث استخدمت الدراسة اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك كاختبار جوبانسن واختبار فترة الإبطاء المثلى ومنحنيات تصحيح الخطأ وسببية كرانجر. وقد اثبتت الدراسة بعدم وجود تكامل مشترك بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستثماري لكون ميزانية العراق الاتحادية اعتمدت على 70 %من النفقات تشغيلية و30 % من النفقات استثمارية علما لم يتم انجاز 20% من النفقات الاستثمارية بسبب المشاريع الوهمية والفساد الاداري والمالي وعدم توزيع عائدات النفط بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية لغرض الحصول على نمو متوازن في القطاعات الاقتصادية الاخرى واوضحت نتائج الاختبارات ان عدد فترات الابطاء المثلى بلغت فترتين وحصلت على اقل قيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه الاختبارات خلال الفتر ة الثانية وان هناك استجابة طردية بين الانفاق والنمو في الناتج المحلي الاجمالي ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجة من الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

4. ابو عمره. (2015) " **أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية**"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التمويل الزراعي في الارضي الفلسطينية والصعوبات والعراقيل التى تواجه هذا القطاع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة واسبابها وتداعياتها. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج كان من اهمها ان الاراضي الفلسطينية بحاجة ماسة الى تبني سياسة زراعية تنموية بين الاصلاح الزراعي وتعزيز دور الدولة والتعاونات الزراعية ومؤسسات الاقراض الخاصة. كما يجب على السلطة الفلسطينة اقامة مشاريع البنية التحتية، وحفر ابار المياه، واستصلاح الاراضي الزراعية والاهتمام بالصيد والعمل على بناء اقتصاد منتج، وتوفير الامن الغذائي وتقديم تسهيلات ائتمانية، وتبني سياسات زراعية تنموية عبر زيادة حصة وزارة الزراعة في موازنة السلطة العامة. واوصت الدراسة على متخذي القرار الفلسطيني اعادة النظر في بنود اتفاق باريس الاقتصادي الذي أضعف بنية القطاع الزراعي الفلسطيني بما يتلائم مع السياسة الزراعية الاسرائلية.

5. زين و أخرون (2015) " **النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة المصري المحددات – طرق القياس**"

هدفت هذه الدراسة الى قياس النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة المصري من خلال استخدام نموذج سولو لتقدير دالة الإنتاج ذات العائد الثابت خلال الفترة ما بين (1975 – 2007). حيث توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان من أهمها ان معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع الزراعي بلغ نحو 2.2. واوصت الدراسة بضرورة التأكيد على الدور الذي لا بد ان تقوم به الدولة من اجل تحقيق نمو مستدام بالقطاع الزراعي، والعمل على التطوير المستمر في أجهزة الدولة ذات الصلة بالقطاع الزراعي.

6. العلاونه والحموري. (2012) " **أثر القطاع الزراعي على بعض متغيرات الاقتصاد الاردني**"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر القطاع الزراعي على التنمية الاقتصادية، وكما تهدف ايضا الى تقدير أثر المتغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي والطلب على القوى العاملة في الاقتصاد الاردني. ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة اسلوب تحليل المعادلات الآنية (Simultaneous Equations) وبيانات السلاسل الزمنية السنوية الذي تم تحليله لقياس تأثير نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (القيمة المضافه) ونسبة مساهمة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية على معدل دخل الفرد، وأثر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى نسبة مساهمته في حجم العمالة الكلية. وتوصلت الدراسة الى ان النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في معدل دخل الفرد ويؤثر تأثيراً سلبياً على مساهمة قطاع الزراعي.

7. رجب. (2011) "**أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين**"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر السياسة الانفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2008) كما ايضا هدفت الى تحديد الملامح السياسة المالية الانفاقية التى تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية والتعرف على اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية التى افرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والنسب المئوية ومعامل الارتباط وتخليل الانحدار البسيط والمتعدد من خلال برنامج (SPSS)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة الى وجود اثر احصائي للمتغيرات المستقلة (اجمالي النفقات العامة، والنفقات الجارية وصافي الاقراض) على الرقم القياسي العام للأسعار، واوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسة انفاقية تقوم على ترشيد الانفاق الحكومي بشكل عام والانفاق الجاري على بند الرواتب والاجور بشكل خاص.

8. كريم وفضيل. (2010) "**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009**"

هدفت الدراسة الى التأكيد على اهمية الدور الذي تلعبة الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي والى ابراز اهمية النو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع الاقتصادي السائد. كما ايضا ابراز كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة الى ان تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤثر بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق العام ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة، ويرتبط النمو ارتباطا وثيقا بالتلوث البيئي وهذا يشكل عقبة امام السياسات الاقتصادية، حيث ان تحسين النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي يقابل يزيادة التلوث البيئي. وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الانفاق العام ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الاهداف وفق الاولوليات التى يقتضيها كل قطاع.

9. العيسى. (2006) "**أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة**"

هدفت الدراسة الى تقدير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت خلال الفترة (1970 – 2002) والامارات العربية المتحدة من عام 1972 الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2002، وقد استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي من خلال توضيح تطور حجم الانفاق وهيكليته ووضع الموازنة في البلدن الثلاثة، وبناء نموذج قياسي لقياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي ومجموعة من المتغيرات المستقلة والتى تشمل الانفاق الحكومي وعرض النقود والتكوين الرأسمالي الثابت ومتغير صوري يعكس المراحل الاقتصادية التى مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات اسعار النفط. وقد توصلت الدراسة ان انخفاض اسعار النفط وايرادته يكون اثره بالمرتبة الاولى على النفقات الرأسمالية بينما كان أثره محدوداً على الانفاق الجاري والسبب هو ان الجزء الاكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب واجور. وأوصت الدراسة بأن للانفاق الحكومي أثر معنويا في دفع عجلة النمو الاقتصادي لذلك يجب الاعتماد على الانفاق الحكومي كأداة من ادوات السياسة المالية في رسم خطط التنمية.

الدراسات الاجنبية

1. Hussain and Zafar (2018) **"The Interrelationship between Money Supply, Inflation, Public Expenditure and Economic Growth"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين العرض النقديوالتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في باكستان من عام 1972 إلى عام 2015. حيث تم تطبيق "نهج اختبار حدود ARDL" من أجل "التكامل المشترك وتقنية ECM" لدراسة العلاقة الطويلة والقصيرة المدى بين المتغيرات المذكورة أعلاه. وتم تطبيق "اختبار السببية Granger" لمعرفة اتجاه السببية. وتوصلت الدراسة الى النتائج التى تجد ارتباط طويل المدى بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والتضخم وتظهر نتائج "ECM" علاقة المدى القصير بين المتغيرات المذكورة أعلاه ومع ذلك، فإن سرعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكيف بطيء وهو أقل بقليل من 20 ٪. حيث كشف اختبار "Granger Causality" أن "السببية تمتد من التضخم إلى النمو الاقتصادي" وبين التضخم والنفقات الحكومية. واستنتجت الدراسة أن كلا من السياسات النقدية والمالية لها تأثير على النمو الاقتصادي.

2. Mukhopadhyay et al., (2018) **"Public Expenditure on Defense and Economic Development: A Comparative Study on India and China"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة علاقة التوازن في المدى الطويل بين الإنفاق العام على الدفاع والتنمية الاقتصادية. استخدمت الدراسة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ونهج اختبار التكامل المشترك يوهانسن لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام على الدفاع والتنمية الاقتصادية في الهند والصين على أساس مقارن خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 2016. وتوصلت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام على الدفاع والتنمية الاقتصادية في الهند ولكن لم يتم العثور على علاقة تكامل المدى الطويل في حالة الصين.

3. Edeme et al., (2017) **"Distributional impact of public expenditure on human development in Nigeria"**

هدفت هذه الدراسة الى تطوير وتطبيق منهجية تقييم الأثر التوزيعي من أجل إجراء تحليل تجريبي للأثر التوزيعي للإنفاق العام على التنمية البشرية باستخدام بيانات من 20 ولاية في نيجيريا. من أجل تعزيز التحليل، تم استخدام الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية والطاقة والإسكان وحماية البيئة والموارد المائية المحمولة كمنبئات للتنمية البشرية وتوصلت الدراسة الى أن الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية والموارد المائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

له تأثير هامشي إيجابي على التنمية البشرية. في المقابل فإن التأثير الهامشي للطاقة والإسكان وحماية البيئة هو تأثير سلبي. ومن بين القطاعات فإن الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية وموارد المياه له أثر هامشي هام في الوقت الذي تقل فيه الطاقة والإسكان والحماية البيئية من تأثير هامشي على التنمية البشرية.

4. Mohapatra (2017) **"Economic growth, public expenditure on health and IMR in India: An econometric investigation of causal linkages"**

هدفت هذه الدراسة الى استخدام نهج من خطوتين للتحقيق في العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين: النمو الاقتصادي (يقاس الناتج المحلي الإجمالي) والنفقات العامة على الصحة ومعدل وفيات الرضع (IMR) ؛ في السياق الهندي. حيث استخدمت الدراسة الحالية التحليل الاقتصادي القياسي، وهو: panel data وعلاقة Granger السببية على بيانات الدراسة لمدة 20 عامًا في 16 ولاية هندية رئيسية للتحقيق في العلاقة السببية. وتشير النتائج ان العلاقة السببية بين الإنفاق العام الصحة لغرانجر يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي فقط على المدى الطويل. وإن الارتباط العكسي من معدل وفيات الرضع إلى الإنفاق العام على الصحة و / أو النمو الاقتصادي لم يكن كبيرا.

5. (Sasmal and Sasmal, 2016) **"Public expenditure, economic growth and poverty alleviation"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية مثل الهند فيما لو كان الفقر وعدم المساواة مرتفعافقد تلجأ الحكومة إلى سياسات التوزيع على حساب النمو طويل الأجلومن ناحية أخرى إذا كانت طبيعة الإنفاق العام على النحو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يعزز من نصيب الفرد من الدخل فسوف يساعد ذلك على الحد من الفقر. وبعد بناء نموذج الانحدار المتعدد تم إجراء اختبار الانحدار باستخدام بيانات على مستوى الدولة في السياق الهندي للتحقق من المقترحات التجريبية. وقد استخدمت كل من الآثار الثابتة ونماذج الآثار العشوائية لهذا الغرض. وتظهر النتائج أنه في الدول التي تكون فيها نسبة الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية مثل الطرق والري والكهرباء والنقل والاتصالات أعلى فإن دخل الفرد أعلى أيضًا وحدوث الفقر أقل مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي مهم للفقر. تخفيف وتنمية البنية التحتية ضروري للنمو.

6. Stefan. (2015) **" The place of agriculture in economic growth"**

هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة ما بين النو الاقتصادي والزراعة، وهو موضوع العديد من الدراسات مع مختلف المنهجيات والمحتوى ووجهات النظر، وفي هذا السياق تقدم (Gavril Stefan، جافريل ستيفان) بورقة تحليل الاقتصاد القياسي من مستوى الاقتصاد الكلي من اجل قياس مساهمة الزراعة في معادلة النمو الاقتصادي، وتقييم العلاقة النسبية مع القطاع الصناعي حيث قام التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في مرحلتين وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من اهمها ان الزرعة تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصاديكما ان القطاع الصناعي له فوائد أكبر بعلاقته بالنمو الاقتصادي عن القطاع الزراعي، وبالتالي قان تطوير القطاع الزراعي يستحق الاولوية في النمو الاقتصاديلانه يساعد على تطوير القطاع الصناعي، وازدهاره وبالتالي لابد من تشجيع التنمية الصناعية من خلال النهوض بالقطاع الزراعي. واوصت الدراسة انه لابد من التوازن الامثل بين الصناعة والزراعة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي ليكمل القطاع الصناعي.

7. Mehdi and Reza. (2011**) " Determinates of agricultural sector in developing countries"**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المحددات الرئيسية لنمو القطاع الزراعي في ايران واستخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة (1970 – 2007) حيث تم اختبار السلاسل الزمنية ومعالجتها من خلال استخدام الانحدار المتعدد واستخدام اختبارات متعددة لاكتشاف المشكلة ومعالجتها. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من اهمها ان القطاع الزراعي الايراني اخذ بالانخفاض بشكل كبير على مر السنين المدرجة في الدراسة، كما يوجد ضعف في اداء القطاع الزراعي في مواجهة النوسع الهائل والعمل في هذا القطاع ونموه في الاقتصاد ككل، واخيراً معرفة ما هي طبيعة العمالة الزراعية وعلاقتها بالقطاع الزراعي واتجاه العمال للقطاع الصناعي تدريجياً. واوصت الدراسة بضرورة التخفيف من وطأة الفقر والهجرة بين الشباب قي المناطق الريفية من خلال ايجاد الحكومة الايرانية منافذ للعمل في القطاع الزراعي وتطويره بالاساليب التكنولوجيه.

8. Burton. (2002) **"China's experience in the fight against poverty"**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف وتحديد اهم الطرق التى اسهمت في تحويل الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد جديد، وذلك عن طريق جمعيات المزارعين وذلك من خلال احداث تغيرات في جوهر وهيكل القطاع الزراعي الصيني، حيث قامت هذه الجمعيات بدعم تحول اتجاهات الاسر الصينية الى انتاج مجموعة من المحاصيل المربحة، والتوجه نحو مشروعات الثروة الحيوانية ذات المردود الاقتصادي المجزي والمجدي وتوصلت الدراسة الى ان جمعيات المزارعين بالصين متعددة الوظائف ووسائل الاتصال بالمستويات الاخرى من رأس المال الاجتماعي وايضا تعمل هذه الجمعيات على الترابط الفعال مع الاسواق والتجار، واخيراً تعمل هذه الجمعيات على نظم الارشاد للزراعة الالية في الصين على تجميع جهود اجهزة التنمية الزراعية في مركز يطلق عليه المركز الارشادي للزراعة التقنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. (Iandau, 1986) **"Government and Economy Growth in the less Developed countries: An Empirical study for 1960-1980"**

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين كل نوع من انواع الانفاق الحكومي من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية اخرى خلال الفترة (1960 – 1980) واستخدمت الدراسة نموذجا قياسيا لبيانات (65) دولة نامية حيث استخدمت معادلات الانحدار المتعدد وذلك لمعرفة أثر العديد من متغيرات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. ولقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على الانفاق على التعليم وتخفيض النفقات العسكرية.

الباحث	السنة	الهدف	الاسلوب	النتائج
مبارك ويوسف	2018	معرفة دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2007–2016م).	المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي	أثرت الصادرات الزراعية في سد العجز بالايجاب ولكن بدرجة قليلة ، الانخفاض في قيمة الصادرات ككل اكبر من الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية مما قلل من مساهمتها في سد العجز، وتصدير الصادرات الزراعية في صورتها الاولية أدى الي انخفاض قيمتها وتنافسيتها
عمير وسالمي	2018	قياس أثر مكونات الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1970–2015)	أسلوب إختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، في إطار منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	الإنفاق العام بصنفيه الإستهلاكي والإستثماري يسهم في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في المدى الطويل فلم يثبت وجود تأثير للإنفاق الاستهلاكي العام على النمو الاقتصادي، في حين تم تسجيل تأثير ايجابي ضئيل للإنفاق الإستثماري العام على النمو
عناد وصايل	2017	معرفة مسار الانفاق العام	استخدمت الدراسة اختبارات استقرارية	هناك استجابة طردية بين الانفاق والنمو في الناتج المحلي الاجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2015)	السلاسل الزمنية والتكامل المشترك كاختبار جوبانسن واختبار فترة االبطاء المثلى ومتجيات تصحيح الخطأ وسببية كرانجر	ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجة من الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي وبعدم وجود تكامل مشترك بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستثماري لكون ميزانية العراق الاتحادية اعتمدت على 70 %من النفقات تشغيلية و 30 % من النفقات استثمارية علما لم يتم انجاز 20% من النفقات الاستثمارية بسبب المشاريع الوهمية والفساد الاداري والمالي
ابو عمره	2015	التعرف على واقع التمويل الزراعي في الارضي الفلسطينية والصعوبات والعراقيل التى تواجه هذا القطاع	**استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة واسبابها وتداعياتها**	ان الاراضي الفلسطينية بحاجة ماسة الى تبني سياسة زراعية تنموية بين الاصلاح الزراعي وتعزيز دور الدولة والتعاونات الزراعية ومؤسسات الاقراض الخاصة
زين و أخرون	2015	قياس النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة المصري	نموذج سولو لتقدير دالة الإنتاج ذات العائد الثابت خلال الفترة ما بين (1975 – 2007)	ان معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في القطاع الزراعي بلغ نحو 2.2
العلاونه و الحموري.	2012	تحليل أثر القطاع الزراعي على التنمية الاقتصادية، وكما تهدف ايضا الى تقدير أثر المتغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي والطلب على القوى العاملة في	**اسلوب تحليل المعادلات الانية (Simultaneous Equations) وبيانات السلاسل الزمنية السنوية**	النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في معدل دخل الفرد ويؤثر تأثيراً سلبياً على مساهمة قطاع الزراعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		الاقتصاد الاردني		
رجب	2011	تحليل أثر السياسة الانفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2008) كما ايضا هدفت الى تحديد الملامح السياسة المالية الانفاقية التى تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية والتعرف على اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية التى افرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني	التحليل الوصفي والنسب المئوية ومعامل الارتباط وتخليل الانحدار البسيط والمتعدد من خلال برنامج (SPSS)	وجود اثر احصائي للمتغيرات المستقلة (اجمالي النفقات العامة، والنفقات الجارية وصافي الاقراض) هلى الرقم القياسي العام للاسعار
كريم و فضيل	2010	التأكيد على اهمية الدور الذي تلعبة الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي والى ابراز اهمية النو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع الاقتصادي السائد		ان تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤثر بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق العام، زلا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة، ويرتبط النمو ارتباطا وثيقا بالتلوث البيئي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العيسى	2006	تقدير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السوعودية والكويت خلال الفترة (1970 – 2002) والامارات العربية المتحدة من عام 1972 الى 2002	استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي من خلال توضيح تطور حجم الانفاق وهيكليته ووضع الموازنة في البلدن الثلاثة	انخفاض اسعار النفط وايرادته يكون اثره بالمرتبة الاولى على النفقات الرأسمالية بينما كان أثره محدوداً على الانفاق الجاري والسبب هو ان الجزء الاكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب واجور
Hussain and Zafar	2018	معرفة العلاقة بين العرض النقدي ، والتضخم ، والإنفاق الحكومي ، والنمو الاقتصادي في باكستان من عام 1972 إلى عام 2015تم وتم تطبيق "اختبار السببية "Granger لمعرفة اتجاه السببية	تطبيق "نهج اختبار حدود ARDL" من أجل "التكامل المشترك وتقنية ECM" لدراسة العلاقة الطويلة والقصيرة المدى بين المتغيرات .	ارتباط طويل المدى بين النمو الاقتصادي ، الإنفاق الحكومي ، والتضخم. وتظهر نتائج "ECM" علاقة المدى القصير بين المتغيرات المذكورة أعلاه ؛ ومع ذلك، فإن سرعة التكيف بطيء وهو أقل بقليل من 20 ٪
Mukhopadhyay et al.	2018	استخدمت الدراسة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ونهج اختبار التكامل المشترك	معرفة علاقة التوازن في المدى الطويل بين الإنفاق العام على الدفاع والتنمية الاقتصادية.	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام على الدفاع والتنمية الاقتصادية في الهند ولكن لم يتم العثور على علاقة تكامل المدى الطويل في حالة الصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		يوهانسن لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام على الدفاع والتنمية الاقتصادية في الهند والصين على أساس مقارن خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 2016		
Edeme et al	2017	تطوير وتطبيق منهجية تقييم الأثر التوزيعي من أجل إجراء تحليل تجريبي للأثر التوزيعي للإنفاق العام على التنمية البشرية باستخدام بيانات من 20 ولاية في نيجيريا	استخدام الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية والطاقة والإسكان وحماية البيئة والموارد المائية المحمولة كمنبئات للتنمية البشرية	الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية والموارد المائية له تأثير هامشي إيجابي على التنمية البشرية. في المقابل ، فإن التأثير الهامشي للطاقة والإسكان وحماية البيئة هو تأثير سلبي.
Mohapatra	2017	التحليل الاقتصادي القياسي، وهو: panel data وعلاقة Granger السببية على بيانات الدراسة لمدة 20 عامًا في 16 ولاية هندية رئيسية للتحقيق في العلاقة السببية	استخدام نهج من خطوتين للتحقيق في العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين: النمو الاقتصادي (يقاس الناتج المحلي الإجمالي) والنفقات العامة على الصحة ومعدل وفيات الرضع (IMR)	العلاقة السببية بين الإنفاق العام الصحة لغرانجر يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي فقط على المدى الطويل. وإن الارتباط العكسي من معدل وفيات الرضع إلى الإنفاق العام على الصحة و / أو النمو الاقتصادي لم يكن كبيرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

and Sasmal Sasmal	2016	معرفة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية مثل الهند. حيث إذا كان الفقر وعدم المساواة مرتفعا، فقد تلجأ الحكومة إلى سياسات التوزيع على حساب النمو طويل الأجل.	نموذج الانحدار المتعدد تم إجراء اختبار الانحدار باستخدام بيانات على مستوى الدولة في السياق الهندي للتحقق من المقترحات التجريبية	في الدول التي تكون فيها نسبة الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية مثل الطرق والري والكهرباء والنقل والاتصالات أعلى ، فإن دخل الفرد أعلى أيضًا ، وحدوث الفقر أقل مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي مهم للفقر. تخفيف وتنمية البنية التحتية ضروري للنمو.
Stefan	2015	التعرف على العلاقة ما بين النو الاقتصادي والزراعة، وهو موضوع العديد من الدراسات مع مختلف المنهجيات والمحتوى ووجهات النظر، وفي هذا السياق تقدم Gavril Stefan بورقة تحليل الاقتصاد القياسي من مستوى الاقتصاد الكلي من اجل قياس مساهمة الزراعة في معادلة النمو الاقتصاديالتحليل القياسي	استخدام الانحدار المتعدد واستخدام اختبارات متعددة	ان الزرعة تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي. كما ان القطاع الصناعي له فوائد أكبر بعلاقته بالنمو الاقتصادي عن القطاع الزراعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في مرحلتين		
Mehdi and Reza	2011	التعرف على المحددات الرئيسية لنمو القطاع الزراعي في ايران. واستخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة (1970 – 2007)		ان القطاع الزراعي الايراني اخذ بالانخفاض بشكل كبير على مر السنين المدرجة في الدراسة، كما يوجد ضعف في اداء القطاع الزراعي في مواجهة النوسع الهائل والعمل في هذا القطاع ونموه في الاقتصاد ككل.
Burton.	2002	جمعيات المزارعين بالصين متعددة الوظائف ووسائل الاتصال بالمستويات الاخرى من رأس المال الاجتماعي. وايضا تعمل هذه الجمعيات على الترابط الفعال مع الاسواق والتجار و تعمل هذه الجمعيات على نظم الارشاد للزراعة الالية في الصين على تجميع جهود اجهزة التنمية الزراعية في مركز يطلق عليه المركز الارشادي للزراعة التقنية		
landau	1986	استخدمت الدراسة نموذجا قياسيا لبيانات (65) دولة نامية حيث	معرفة العلاقة بين كل نوع من انواع الانفاق الحكومي من ناحية والنمو	هناك علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي, وأوصت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		الاقتصادي من ناحية اخرى خلال الفترة (1960 – 1980)	استخدمت معادلات الانحدار المتعدد	الدراسة بضرورة التركيز على الانفاق على التعليم وتخفيض النفقات العسكرية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة بأنها الدراسة الاولى التي تبحث في اثر الانفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الانتاج في الاردن وضمن بيانات حديثة تناولت الفترة 1990 الى 2017، وتميزت ايضا بانها استخدمت متغيرات جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة مثل متغي الازمات الاقتصادية و الاقليمية.

لم تعتمد هذه الدراسة فقط على نوع واحد من مصادر المعلومات اللازمة ، بل أخذت بعين الإعتبار مصادر متعددة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3. المقدمة

تم في هذا الفصل مناقشة اهم اساليب جمع البيانات ومجتمع الدراسة وعينتها وطريقتها واجراءاتها التحليلية والاحصائية من حيث اختبارات تجهيز البيانات واختبار أثر الإنفاق العام على القطاع الزراعي في زيادة حجم الإنتاج.

2.3. مصادر جمع البيانات

تأتي بيانات هذه الدراسة من مصدرين للبيانات الثانوية على النحو التالي:

1- مصادر اولية: مثل الكتب والمجلات والرسائل الجامعية المنشورة على الإنترنت ذات العلاقة ومن مكتبة الجامعة.

2- مصادر ثانوية: مثل البيانات المالية والمؤشرات المستخرجة من البنك المركزي الاردني والبنك الدولي

3.3. متغيرات الدراسة:

هناك مجموعتان من المتغيرات في هذه الدراسة: المتغير التابع، المتغيرات المستقلة حيث ان المتغير التابع هو النمو في زيادة الانتاج الزراعي. المتغيرات المستقلة هي النفقات العامة.

المتغيرات التابعة: المتغير التابع هو النمو في الانتاج الزراعي حيث سيتم قياسه من خلال (الناتج المحلي الزراعي). ويعرف **الناتج المحلي الزراعي:** بانه عبارة عن قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات المستقلة: المتغير المستقل هو النفقات العامة حيث سيتم قياسه من خلال (اجمالي الرواتب والاجور والتى هي جزء من النفقات العامة، اجمالي النفقات الجارية والتى هي جزء من النفقات العامة، اجمالي النفقات الراسمالية والتى هي جزء من النفقات العامة، الازمات المحلية والعالمية في الفترة ت)

1. **اجمالي الرواتب والاجور في النفقات الجارية:** وتشمل على الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين، وسلف الموظفين، والموظفين التعاقديين ، ورواتب العمال، والعلاوة الاجتماعية، والعلاوة المهنية، وبدل العمل الإضافي وبدل التنقل(خليل ،2012).
2. **اجمالي النفقات الجارية:** وهي المبالغ التي تنفق لتغطية نفقات السفر في البعثات الرسمية الداخلية أو الخارجية، وتكاليف المياه والكهرباء، وتكاليف الوقود، ونفقات القرطاسية، ونفقات المنشورات والادوات المكتبية، ومصاريف الصيانة والإصلاحات، والمواد واللوازم الاستهلاكية مثل وجبات الطعام ومواد التنظيف وغيرها، ونفقات وسائط النقل من محروقات وصيانة وتأمين وغيرها (العاني و سوران،2005).
3. **اجمالي النفقات الرأسمالية:** تتألف من امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية، للمشاريع والنفقات التطويرية الأخرى مثل الأبنية والأراضي والمركبات والآليات الثقيلة والأجهزة والمعدات والآلات والدراسات والتخطيط والاستشارات، والأثاث واللوازم والمواد الأولية والنفقات الرأسمالية الأخرى(خليل ،2012).
4. **الازمات المحلية والعالمية:** وسيتم قياسها من خلال متغير وهمي يحمل القيمة 1 في السنة التي مر الاردن بها بازمة مالية او اقليمية اثرت في اقتصاده و 0 في حالة عدم وجود أزمات (العاني و سوران،2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3. نموذج الدراسة

$$\text{VAXGR} = a_0 + B_1 S_E + B_2 OP_E + B_3 Capital_E + B_4 Crisis_E + \in$$

(أبو حلوب،2016)

حيث ان

VAXGR: الناتج المحلي الزراعي.

S_E: وهي اجمالي الرواتب والاجور والتى هي جزء من النفقات العامة.

OP_E: وهي اجمالي النفقات الجارية والتى هي جزء من النفقات العامة.

$Capital_E$: اجمالي النفقات الرأسمالية.

$Crisis_E$: وهو متغير وهمي يحمل قيمة 1 في حال مرور الاردن بازمة مالية و 0 غير ذلك.

$\in$: الخطأ العشوائي

5.3. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإنفاق العام والانتاج الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

ويتفرع منها الفرضيات العدمية التالية:

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاجمالي الرواتب والاجور العامة والناتج المحلي الزراعي عند α =< 0.05.

$H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة دلالة احصائية لاجمالي النفقات الجارية العامة والناتج المحلي الزراعي عند α =< 0.05.

$H_{0.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة دلالة احصائية لاجمالي النفقات الرأسمالية العامة والناتج المحلي الزراعي عند α =< 0.05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$H_{0.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالزمات المالية والإقليمية والناتج المحلي الزراعي عند α =< 0.05.

6.3. المنهج القياسي والاساليب المستخدمة

1. طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

هذه الطريقة هي واحدة من الطرق الأكثر شيوعا المستخدمة في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس أثر متغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة مع متغير تابع. وتتمثل خصائص هذه الطريقة في أنها تقلل مجموع مربعات الانحرافات للقيم المقدرة للقيم المرصودة للمتغير التابع. (Greene, 2012) لكنها تتطلب سلسلة من الشروط لضمان عملها بطريقة مثلى، على النحو التالي:

- الاخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality)
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedasticity)
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية (Autocorrelation)
- عدم وجود تداخل خطي مرتفع بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

2. المقاييس الاحصائية الوصفية

تم استخدام المعادلات الإحصائية لوصف بيانات متغيرات النموذج القياسي عند حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، وأدنى قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من النموذج بشكل منفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة

1.4. مقدمة

سيتم في هذا الفصل مناقشة اهم الاختبارات الاحصائية اللازمة لهذه الدراسة وعرض نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال الاختبارات الوصفية واختبارات صلاحية البيانات وملاءمتها لنموذج الدراسة بالاضافة الى الاختبار الارتباطي من خلال معادلة الانحدار المتعدد والتي تحقق اهداف هذه الدراسة.

2.4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول 4-1 نتائج الاختبارات الوصفية والتي تظهر قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الدنيا والقيمة العليا لسلسلة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

جدول 4-1 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بالمليون دينار الاردني

متغيرات الدراسة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الناتج المحلي الزراعي	307.25	382.38	1140.17	115.89
الرواتب والاجور	1.15	10.07	11.59	7.57
النفقات الجارية	2.36	20.56	23.68	15.46
النفقات الرأسمالية	10.47	33.85	58.77	21.41

يشير الجدول 4-1 الى ما يلي :

1- الناتج المحلي الزراعي : بلغ الوسط الحسابي (382.376) مليون دينار اردني, وبلغ الانحراف المعياري (307.248) مليون دينار اردني مما يدل على وجود تذبذب في الناتج المحلي الزراعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة (1,140.170) مليون دينار اردني وقد كانت في سنة 2017 وادنى قيمة (115.887) مليون دينار اردني في سنة 1999.

2- الرواتب والاجور : بلغ الوسط الحسابي (10.069) مليون دينار اردني, وبلغ الانحراف المعياري (1.153) مليون دينار اردني مما يدل على وجود تذبذب في الرواتب والاجور خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة (11.592) مليون دينار اردني وقد كانت في سنة 2007 وادنى قيمة (7.567) مليون دينار اردني في سنة 1998.

3- النفقات الجارية : بلغ الوسط الحسابي (20.564) مليون دينار اردني, وبلغ الانحراف المعياري (2.356) مليون دينار اردني مما يدل على وجود تذبذب في النفقات الجارية خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة (23.675) مليون دينار اردني وقد كانت في سنة 2017 وادنى قيمة (15.455) مليون دينار اردني في سنة 1998.

4- النفقات الرأسمالية : بلغ الوسط الحسابي (33.851) مليون دينار اردني, وبلغ الانحراف المعياري (10.469) مليون دينار اردني مما يدل على وجود تذبذب في النفقات الجارية خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة (58.774) مليون دينار اردني وقد كانت في سنة 2017 وادنى قيمة (21.405) مليون دينار اردني في سنة 1998.

5.4. نتائج المتغير المستقل (الوهمي) الازمات المحلية والاقليمية

يعرض الجدول 4-2 نتائج اختبار التكرارات Frequencies للمتغير الوهمي (الازمات المحلية والاقليمية) ويعرض عدد الازمات التي مر بها الاردن خلال فترة الدراسة (28 سنة) ونسبة الازمات الى عدد السنوات الكلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 4-2 نتائج اختبار التكرارات Frequencies للمتغير الوهمي

الحالة	التكرار	النسبة
لا يوجد ازمة	12	42.9
يوجد ازمة	16	57.1
المجموع	28	100.0

يشير الجدول 4-2 الى ان فترة الدراسة والتي تكونت من 28 سنة من 1990 – 2017 تضمنت 16 سنة من الازمات المحلية والاقليمية وقد كانت هذه الازمات هي ازمة انهيار بنك البتراء وتراجع قيمة الدينار الاردني بالاضافة الى حرب الخليج في عام 1990 وحتى عام 1992 ثم حرب افغانستان في عام 2001 ثم حرب العراق في عام 2003 و 2004 ثم الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) في عام 2007 وحتى 2009 ثم الازمة السورية من عام 2011 حتى عام 2017 وقد شكلت هذه الازمات نسبة 57.1% من اجمالي السنوات التي تناولتها هذه الدراسة في حسن كانت 12 سنة خالية من الازمات وشكلت نسبة 42.9%. وسيتم الاشارة الى اثر هذه الازمات على الناتج المحلي الزراعي في جزئية الانحدار المتعدد واختبار الفرضيات.

4.4. الإرتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة:

يهدف هذا التحليل إلى معرفة مدى وجود مشكلة إرتباطات تبادلية عالية (**Multicollinearity**) بين متغيرات نموذج الإنحدار المتعدد، ولهذا الغرض تم استخدام إختبار مصفوفة الارتباط Correlation Matrix لمتغيرات الدراسة المستقلة للكشف عن مشكلة الإرتباط المتعدد، التي تجعل هناك صعوبة في تحديد مساهمة كل متغيرمستقل في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وقد أشار Gujarati (2003)، الى ان معامل الارتباط correlation يجب ان يكون اقل من 80%، ويشير الجدول 4-3 الى نتائج مصفوفة الارتباط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 4-3 نتائج الإرتباط بين المتغيرات المستقلة

	الازمات	الرواتب والاجور	النفقات الجارية	النفقات الراسمالية
الازمات	1			
الرواتب والاجور	.254	1		
النفقات الجارية	.423	.346	1	
النفقات الراسمالية	.535	.248	.507	1

ويظهر من نتائج مصفوفة الارتباط ان اعلى ارتباط بين متغيرين مستقلين كان 53.5% بين الازمات والنفقات الرأسمالية، مما يدل على عدم وجود مشاكل ارتباط خطي متعدد مرتفع بين المتغيرات المستقلة.

5.5. التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

يهدف هذا التحليل إلى معرفة التوزيع الطبيعي لمتغيرات الراسة، ولهذا الغرض تم استخدام إختبار Kolmogorov–Smirnov لمتغيرات الدراسة للكشف عن فيما اذا كان هناك مشاكل توزيع طبيعي حيث تم ادخال جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستثناء المتغير الوهمي (الازمات) وذلك لانه متغير ثنائي Binary ، وقد أشار Gujarati (2003)، الى ان قيمة الاحتمالية Sig. في اختبار التوزيع الطبيعي يجب ان تكون اكبر من 5% ويشير الجدول 4-4 الى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

جدول 4-4 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov–Smirnov		
	Statistic	Df	Sig.
الناتج المحلي الزراعي	0.127	28	0.200
الرواتب والاجور	0.182	28	0.108
النفقات الجارية	0.139	28	0.183
النفقات الراسمالية	0.148	28	0.162

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول 4-4 ان جميع متغيرات الدراسة كانت موزعة طبيعيا وبالتالي فان النتائج لن تعاني من مشاكل الالتواء والتفلطح وذلك بعد معالجة جميع المتغيرات من خلال دالة اللوغاريثم الطبيعي Logarithm وتأتي هذه المعالجة كتوصية من الاحصائيين للبيانات كبيرة الحجم (بالالف) لتقليل الانحراف المعياري والتشتت بين البيانات علما انها لا تؤثر على النتائج في معادلة الانحدار.

6.4. اختبار عدم تجانس الأخطاء Heteroscedasticity

ويشير عدم تجانس البيانات الى ان التباين في المتغير التابع يتولد من واحد من المتغيرات المستقلة فقط وبالتالي تحويل بعض المتغيرات من متغيرات ذات دلالة احصائية الى متغيرات ليست ذات دلالة احصائية بسبب تركز التباين في متغير واحد. ومن اجل ضمان عدم حدوث انحدار متعدد زائف تم تطبيق اختبار Breusch-Pagan and Koenker test وتكون البيانات سليمة من مشاكل التجانس اذا كانت قيمة الدلالة لبواقي معادلة الانحدار Residuals اكبر من 5% في الاختبارين Gujarati (2003). ويشير الجدول 4-5 الى نتائج اختبار تجانس الأخطاء.

جدول 4-5 نتائج اختبار تجانس الأخطاء

الاختبار	LM	Sig
Breusch-Pagan	5.046	0.283
Koenker	6.06	0.195

يشير الجدول 4-5 الى ان نتيجة اختبارات تجانس الأخطاء اشارت الى عدم وجود مشاكل في تجانس الأخطاء وبالتالي سلامة نموذج الانحدار المتعدد من الانحدار الزائف.

7.4. نتائج تحليل معادلة الانحدار المتعدد

ويقصد بمعادلة الانحدار المتعدد بيان أثر المتغيرات المستقلة وقدرتها على تفسير التباين في المتغير التابع، وقد تكونت معادلة الانحدار في هذه الدراسة من الرواتب والاجور والنفقات الجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنفقات الرأسمالية والازمات المحلية والاقليمية في تفسير التباين في المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي. ويشير جدول رقم (4-6) الى نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد.

جدول 4-6 نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد

	المتغير التابع: الناتج المحلي الزراعي		
	الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإنفاق العام واجمالي التمويل العام لقطاع الزراعة عند $\alpha \leq 0.05$.		
	Beta	**T**	Sig
Constant	4.504	1.031	0.313
الازمات	0.121	1.828	0.081
الرواتب والاجور	-0.022	-0.434	0.668
النفقات الجارية	-1.868	-2.889	0.008
النفقات الرأسمالية	2.356	8.231	0.000
***R*²**	**82.2%**		
SIG	**0.0000**		
F	**26.628**		

أظهرت النتائج في الجدول السابق ما يلي:

- صلاحية نموذج الدراسة المستخدم في إختبار الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الزراعي، حيث بلغت (F-Statistic) لنموذج الدراسة (F= 26.628) بدلالة إحصائية عند مستوى (Sig.= 0.0000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على أهمية للنموذج المستخدم ومتغيراته المستقلة في التأثير على الناتج المحلي الزراعي.
- بلغت قيمة (R^2) التفسيرية لنموذج الدراسة (82.2%)، وهذه النسبة تشير إلى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير التابع، حيث تفسر هذه المتغيرات ما نسبته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(82.2%)، من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي)، والمتمم لهذه النسبة وهي (17.8%) تعني أن هناك متغيرات لم يتم أخذها في الدراسة تفسر ما نسبته (17.8%).

8.4. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإنفاق العام واجمالي التمويل العام لقطاع الزراعة عند $\alpha > 0.05$. تشير نتيجة الجدول 4-6 الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة :

يوجد أثر ذو دلالة دلالة احصائية للإنفاق العام واجمالي التمويل العام لقطاع الزراعة عند $\alpha > 0.05$.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

$H_{1.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي الرواتب والاجور والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

تشير النتائج في جدول 4-6 الى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي الرواتب والاجور والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. حيث بلغت قيمة B=-0.022 وقيمة الدلالة Sig.=0.668. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عناد و صايل (2017) وتختلف مع دراسة ابو عمره (2015) وبالتالي قبول الفرضية الصفرية "**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاجمالي الرواتب والاجور والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.**"

$H_{1.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاجمالي النفقات الجارية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير النتائج في جدول 4-6 الى وجود أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي النفقات الجارية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05. حيث بلغت قيمة B=-1.868 وقيمة الدلالة Sig.=0.008. وتتفق هذه الدراسة مع زين و أخرون (2015) وتختلف مع العلاونة والحموري (2012) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة "**يوجد أثر ذو ذات دلالة احصائية لاجمالي النفقات الجارية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05**".

$H_{1.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإجمالي النفقات الرأسمالية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05.

تشير النتائج في جدول 4-6 الى وجود أثر ذو دلالة احصائية لاجمالي النفقات الرأسمالية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05. حيث بلغت قيمة B=2.356 وقيمة الدلالة Sig.=0.000.وتتفق هذه النتيجة مع دراسة زين و أخرون (2015) وتختلف مع العلاونة والحموري (2012) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة "**يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاجمالي النفقات الرأسمالية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05**".

$H_{1.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأزمات المالية والاقليمية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05.

تشير النتائج في جدول 4-6 الى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للأزمات المالية والاقليمية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05. حيث بلغت قيمة B=0.121 وقيمة الدلالة Sig.=0.081. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عناد و صايل (2017) وتختلف مع دراسة ابو عمره (2015) وبالتالي قبول الفرضية الصفرية "**لا أثر ذو دلالة دلالة احصائية للأزمات المالية والاقليمية والناتج المحلي الزراعي عند α ≤ 0.05**".

وبناء على ما سبق فإن معادلة الانحدار المتعدد في هذه الدراسة يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$VAXGR=4.504-0.022\,S_E-1.868OP_E+2.356Capital_E+0.121Crisis_E+\in$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5. نتائج الدراسة

1. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاجمالي الرواتب والاجور والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.
2. وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لإجمالي النفقات الجارية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. مما يدل ذلك على على انه كل ما زادت النفقات الجارية يقل الناتج المحلي الزراعي الاجمالي.
3. وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لاجمالي النفقات الرأسمالية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$. مما يدل ذلك على انه كلما زادت النفقات الرأسمالية زاد الناتج المحلي الزراعي الاجمالي، وذلك من خلال تزويد المزارعين بالاداوت الزراعية الحديثة.
4. عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للازمات المالية والاقليمية والناتج المحلي الزراعي عند $\alpha \leq 0.05$.

2.5. التوصيات

بالاعتماد على النتائج التي توصلت اليها الدراسه توصي الدراسه بما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالانفاق على القطاع الزراعي لانه يعتبر أحد القطاعات الهامة في الناتج الإجمالي المحلي للدولة.
2. ضرورة مضاغفة الرأسمالية الجارية من خلال ارسال المزارعين الى الدول الاجنبية من اجل جلب افكار زراعية حديثة وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي وتحديثة.
3. ضرورة وضع السياسات التي تضمن تقدم القطاع الزراعي والإستغلال الأمثل للموارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. *ال الشيخ، احمد،(2001)*.**الاثار الاقتصادية والاجتماعية للميكنه الغير تقليدية فى محصول القمح دراسة حالة**،*جامعة زقازاق،قسم الزراعة الاقتصادية،43-212*.
2. إبراهيم، خليل إسماعيل (2012). **آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة.** المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك, 4(1), 1-18.
3. أبو حلوب،فادي.(2016)،**محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين:دراسة قياسية خلال فترة(1995-2014)**.رسالة ماجيستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية,قطاع غزة.
4. أبو مدللة، سمير و الخضري، ايمان. (2016). **الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015)**. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, 3(2), 219-235.
5. أبوعمرة، وليد . (2015) **أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية الفمسطينية** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، فلسطين.
6. استيتة، رشا (1999). **تمويل القطاع الزراعي في الاردن** (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الاردنية, عمان – الاردن.
7. آل زيارة، كمال عبد حامد. (2014). **تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق**. مجلة أهل البيت, 1(15), 7-26 العراق.
8. بربار، نور الدين (2017). **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)** The Impact of the Expansion of Public Spending on GDP: A Case Study of Algeria During the Period) 1990-2015. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, 4(1), 568-583.
9. بري، زين العابدين :(2001) **المالية العامة وميزانية الدولة**، مطابع مرامر ، الرياض، الطبعة الأولى
10. بلوافي محمد و يماني ليلى. (2013). **أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر** 1992-2011. *مجلة الإستراتيجية والتنمية, 3*(5), 187-210.
11. بلول، مختار محمد (1990) ، **قياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجمة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المجلد 2، العدد 1، الرياض.
12. بو عمرة، جودي (2015). **أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2013**. *Revue d'Economie et de Developpement Humain, 418*(3896), 1-9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. بودخدخ كريم، فارس فضيل (2010) **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009**" (رسالة ماجستير منشورة) جامعة دالي ابراهيم–الجزائر.

14. جحيل، قيس أنيس و عبد الكريم ،عبد الله محمد (2016). **تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق بأستخدام أنموذج VAR**. مجلة الادارة والاقتصاد, (106), 14–35.

15. الحاج خليفة, و حسين تراري مجاوي. "**تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية (دراسة قياسية للفترة 1993–2015)**." مجلة البشائر الاقتصادية 3, .32–19 :(2018) 4 .no

16. الحاج، طارق(2009) المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولي.

17. الحجايا، سليم و عدينات، محمد (2017). **الحجم الامثل للانفاق الحكومي في الاردن للفترة (1985 – 2014)**، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية. المجلد 4، العدد 2

18. حران، زهراء ياسني و الخيكاني نزار (2018). اثر الانفاق العام في الاداء الاقتصادي العراقي وللمدة (1990 – 2015). رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القادسية – العراق.

19. حسين، فهمي، إيناس (2016). **أثر النفقات العامة الاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل: دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري**. The Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 302(3818), 1–36.

20. حشيش، كمال(1984) **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة العامة، مصر.

21. حمه، عمير و سالمي، جمال (2018). **أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية, 14*(1), 498–515.

22. الخطيب، خالد شحادة و شامية، احمد زهير(2007) **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 3.

23. خليل، سامي (1994)**نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الأول**، كلية التجارة، جامعة الكويت، الطبعة الأولى.

24. داغر، محمود محمد (1999)."**تقدير الناتج المحتمل والتضخم المستهدف للاقتصاد العراقي** ".(*مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية* .كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد،112–15:95

25. رجب، محمد (2011) **أثر السياسة الاتفاقية في التضخم في فمسطين**"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة .

26. زين، رجب مغاوري، إبراهيم صديق على, مجدي محمد الجندي, أيمن محمد أبوزيد, و يسرا السعودي شقرة. (2015.) "**النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة المصري المحددات – طرق القياس**". مجلة المنوفية للبحوث الزراعية. 554–529 .pp ,2 .no ,40 .vol,

27. سماعلي، عمار (2018). **التنمية الزراعية و الإستثمار في المؤسسات الجزائرية" مؤسسات تصدير التمور بمنطقة الزيبان نموذجا" كإستراتيجية جديدة لتعزيز الإقتصاد الوطني خارج المحروقات**. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية, 14*(1), 516–533.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. سنوسي، علي و بن البارا محمد. (2016). **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012: دراسة قياسية.** *Majallat al-Ḥaqīqah*, *359*(3862), 1-18.

29. شافعي، محمود، حمدان، محمد، الهباب، محمد، سالم، محمود (1986) **مدخل الى الاقتصاد الزراعي**، ط 1 عمان، الأردن.

30. شاور، منير و مساعدة، أمجد؛ عقلة، محمود (2011) **مقدمة في الاقتصاد الزراعي** .ط .1 عمان الأردن.

31. شبوط, أمال, العمراوي, ، سليم. (2018). **دراسة تحليلية لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، *378*(1865), 1-13.

32. شريف، محمد عمر (2016). **أهمية ومحددات استخدام الزراعة الحافظة في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر تدريسي كلية الزراعة/جامعة تكريت.** *مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية*, *16*(3), 290-300.

33. شهاب، راشد(2004).المالية العامة و الانفاق،مجلة اليقظة،113-231.

34. الصعيدي، عبد الله (2007) **علم المالية العامة :البيـــئة والتنمـية المستدامـــة دراسة حالة الجزائر (التقرير الوطني الجزائري للقمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002)**، دار النهضة العربية،الإسكندرية،

35. الطاهر، فريد بشير (1993) **الإنفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9

36. الطائي، عدي سالم علي و العركوب ،هاشم محمد (2006). **الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية لبلدان عربية مختارة للمدة 1980-2002.** *مجلة بحوث مستقبلية*, *4*(4), 119-154.

37. العاني، سوران.(2005) **علم الاقتصاد الزراعي**، عمان : الأردن,دراسات الجامعة الأردنية.

38. عايب، وليد عبد الحميد (2010).**الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان .

39. عبد الفتاح ،عبد المجيد :**اقتصاديات المالية العامة**، جامعة المنصورة، مصر، الطبعة الأولي، 1990

40. عتلم ،باهر محمد.(1995). **"مدى ملائمة استهداف التضخم كهدف للسياسة النقدية في العراق**، المجلد 22 العدد 1.

41. العلاونه، عبد الحليم زيدان شحاده، الحموري، قاسم محمد(2012) **أثر القطاع الزراعي على بعض متغيرات الإقتصاد.** اطروحة دكتوراه.

42. العلي ،عادل(2003) **"المالية العامة و القانون المالي و الضريبي"**.مجلة النهضة،311-654.

43. العمر، حسين (1997) **الإنفاق الحكومي عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي**، دراسة قياسية في الاقتصاد المملكة العربية السعودية ، مجلة التعاون، الكويت، العدد 45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

44. العمر، حسين(2002) **مبادئ المالية العامة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولي.

45. عناد، عمر أبراهيم و صايل ،علي نبع (2017), **مسار الانفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015**. Al-Anbar University Journal of Economic & Administration Sciences, vol. 9, no. 18, pp.

46. العيسي، سلوى (2006) **أثر الإنفاق الحكومي عمي النمو الاقتصادي في الممكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية**

47. غضابنة ، ليلة (2015) **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012**. المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية .

48. فليح ،حسين خلف (2008) **المالية العامة**، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن, (176), 20-45.

49. مبارك, مبارك برعي, & يوسف الفكي عبدالكريم (2018). ***دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان من 2007-2016*** Doctoral, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

50. مجلخ، سليم, و بشيشي،وليد. (2018). **دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970/2016**. Revue d'études sur les institutions et le développement, 4(1), 105-128.

51. **محرزي، محمد عباس**(2008)، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،*14*(2).

52. **المزروعي، علي سيف علي** (2012) **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال. 1990-2009** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28 العدد 1.

53. **مقبل، كريم** (2003) . القطاع الزراعي الأردني، **محددات ومصادر النمو** (رسالة ماجستير منشورة) الجامعة الأردنية ، الأردن.

54. **مقداد، محمد، الكحلوت خالد** (2009) **واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفمسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية**"، مجلة الجامعة الإسلامية ،العددالاول، المجلد 17 ، غزة.

55. مليكه، حفيظ شبايكي, و مغني، نادية. (2016). **موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات, 5(1), 399-411.

56. ناويس, و أسماء. (2014). ***أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر: للفترة 1990-2011*** (Doctoral dissertation, عبد الكريم البشير).

57. الوادي ،محمد(2007)، **كفاءة السياسة النقدية في الإسلام**، 11(27),112-119.

58. ياسين، عثمان عبدالله (2015). **تحليل الاسباب المؤدية الى تزايد النفقات العامة في اقليم كوردستان-العراق للمدة 2004-2013**. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*, *7* (14), 135-160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

59.يايسي، الياس و ايت، محمد مراد (2016). **مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004-2015**. مجلة معهد العلوم الإقتصادية, 20(2), 157-171.

60.يحياوي، عبد الحفيظ (2015). **علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة 2008-2013**. *مجلة دفاتر اقتصادية*, *6*(1), 219-234.

61.يحياوي، محمد (2018). **الاستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2008-2016**. *دراسات وأبحاث*, *10*(3), 610-620.

المراجع الأجنبية

1. Arnon, I. (1981). Modernization of agriculture in developing countries: resources, potentials and problems. Modernization of agriculture in developing countries: resources, potentials and problems
2. Burton, S. E. (2002). China's experience in the fight against poverty (Unpublished Master Thesis). Agricultural University, Korea.
3. Christiano, L., Eichenbaum, M., & Rebelo, S. (2011). When is the government spending multiplier large? Journal of Political Economy, 119(1), 78-121.
4. Edeme, R. K., Nkalu, C. N., & Ifelunini, I. A. (2017). Distributional impact of public expenditure on human development in Nigeria. International Journal of Social Economics, 44(12), 1683-1693.
5. Flynn, A. (1986). Agricultural policy and party politics in post-war Britain. In *Agriculture: People and Policies* (pp. 216-236). Springer, Dordrecht.
6. Friedman, M. (1967). The monetary theory and policy of Henry Simons. *The Journal of Law and Economics*, *10*, 1-13.
7. Gujarati, Damodar N. "Basic EconometricΔ." (2003).
8. Hussain, M. I., & Zafar, T. (2018). The Interrelationship between Money Supply, Inflation, Public Expenditure and Economic Growth. European Online Journal of Natural and Social Sciences, 7(1), pp-1.
9. Iandau Daniel "Government and Economy Growth in the less Developed countries: An Empirical study for 1960-1980" Economic Development and Cultural chang.oct. 1986.
10. Keynes, J. M. (1937). The general theory of employment. *The quarterly journal of economics*, *51*(2), 209-223.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. Kraay, A. (2012). How large is the government spending multiplier? Evidence from World Bank lending. The Quarterly Journal of Economics, 127(2), 829-887.
12. Lucas, R. E., & Sargent, T. (1981). After keynesian macroeconomics. *Rational expectations and econometric practice*, *1*, 295-319.
13. Mehdi and Reza, (2011). Determinants Of Agricultural Sector In Developing Countries . University Of Qom, Iran.
14. Menger, C. (1990). *Carl Menger and his legacy in economics* (Vol. 22). Duke University Press.
15. Mitchell, D. O. (1985). Import demand for grains: implications for US agricultural policy. *World Bank Division Working Paper No*, *5*.
16. Mohapatra, S. (2017). Economic growth, public expenditure on health and IMR in India: An econometric investigation of causal linkages. International Journal of Social Economics, 44(12), 2002-2018.
17. Mukhopadhyay, P., Sinha, M., & Sengupta, P. P. (2018). Public Expenditure on Defense and Economic Development: A Comparative Study on India and China. In Handbook of Research on Military Expenditure on Economic and Political Resources (pp. 170-181). IGI Global.
18. Sasmal, J., & Sasmal, R. (2018). Public Debt, Economic Growth and Fiscal Balance: Alternative Measures of Sustainability in the Indian Context. Global Business Review, 0972150918778940.
19. Smith, A. (1976). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations (ed. RH Campbell, AS Skinner, and WB Todd).
20. Stefan, G. (2015). The Place Of A agriculture In Economic Growth (Unpublished Master Thesis). University of Agricultural Sciences & Veterinary Medicine, Seria Agronomie.

www.manaraa.com